

الحمد لله

تسلمت أصل هذا
قرار لتبليغ الطرفين
بتاريخ 31/07/2019م

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع419دد

تاريخ القرار: 26 جوان 2019

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعية: شركة "هكزابايت" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ 04 نهج ابن بسام
المنزه الأول تونس 104 نائبها الأستاذ محمد علي غريب المحامي.

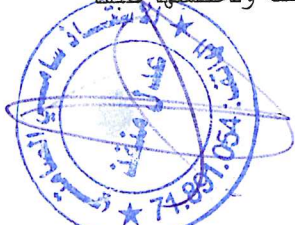
من جهة

المدعى عليها:

شركة "أنترنات سمارت سوليوشن" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ 22 نهج أم
البينين 1082 ميتيال فيل تونس نائبها الأستاذ زياد اللجمي المحامي.

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "هكزابايت" بتاريخ 19 جانفي 2019 إلى الهيئة
الوطنية للاتصالات والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع419دد والمتضمنة لادعائها تعمد شركة "أنترنات سمارت
سوليوشن" في إطار حملتها الإشهارية "بي خير" ترويج العرضين التجاريين المسميان "ADSL Promotionnelle
Bee Speed+" و "ADSL Promotionnelle Bee Speedy+" بأسعار مفرطة الانخفاض مع تضمينها خدمات
مجانية مما يشكل حسب دعوها مخالفة لقواعد المنافسة النزيهة وأحكام الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار
وانتهت إلى طلب إلزام المدعى عليها بالتقيد بالتراتب الجاري بها العمل وعدم خرق قواعد المنافسة وتخطئتها طبقا
لأحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات.



إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكمية المعينة بتاريخ 26 جوان 2019 رغم بلوغ الاستدعاء إليها بتاريخ 18 جوان 2019 حسب الختم الوارد بوصول الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و75 و79 و205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل أن عدم حضور المدعي بالجلسة يعد تخليا عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور المدعية بالجلسة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع إلى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "هكزابايت" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء إليها طبق القانون يعد بمثابة التخلي عن الدعوى واتجه تفريعا على ذلك الحكم بطرح القضية.

**لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه
قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية.**

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- الأسعد الحمزاوي: رئيس الهيئة
- مليكة باكير: نائبة الرئيس
- الحبيب عبد السلام: عضو
- كمال السعداوي: عضو
- محمد الطاهر ميساوي: عضو
- كمال الرزقي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

